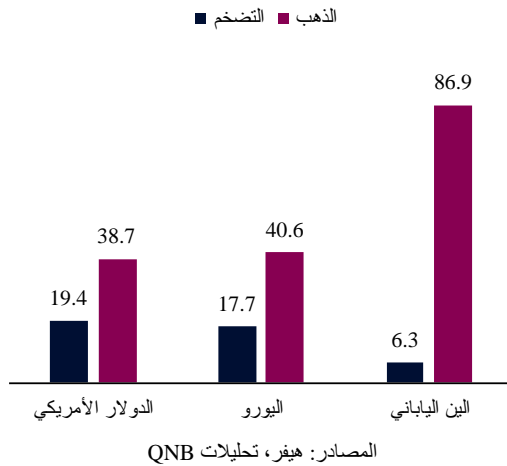


هل يستعيد الذهب بريقه كأحد الأصول الأساسية لتنويع المحافظ الاستثمارية؟

لحيازة الذهب. يتطرق تحليلنا إلى ثلاثة عوامل رئيسية تبرر تزايد جاذبية الذهب في المحافظ الاستثمارية العالمية مؤخراً.

أولاً، أكد الذهب مجدداً في الأونة الأخيرة قيمته الدائمة كأداة للتحوط ضد التضخم. في أعقاب الجائحة، واجهت السلطات النقدية في الاقتصادات المتقدمة تحديات كبيرة بسبب ارتفاع التضخم. وقد أدى ذلك إلى مخاوف بشأن وتيرة التراجع السريع في "القيمة الحقيقية للنفود"، حيث ستكون هناك حاجة إلى وحدات إضافية من العملة لشراء نفس فئات السلع والخدمات. وليس من المستغرب أنه خلال هذه الفترة من ارتفاع التضخم، وصلت أسعار الذهب إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. وكان هذا بمثابة تأكيد مقنع للاعتقاد السائد منذ فترة طويلة بأن الذهب يشكل أداة تحوط فعالة ضد الضغوط التضخمية.

تراكم التضخم مقابل عائدات الذهب في فترة ما بعد الجائحة (% تغيير لمختلف العملات منذ ديسمبر 2019)



ثانياً، من المرتقب أن تصبح دورة السياسة النقدية في الولايات المتحدة وأوروبا بمثابة رياح داعمة لأسعار الذهب قريباً. ورغم أن العائدات الاسمية أصبحت الآن أعلى كثيراً مما كانت عليه في الماضي القريب في أغلب الاقتصادات المتقدمة، فمن المتوقع أن تتغير هذه الديناميكية بشكل كبير في وقت قصير. ومن المتوقع أن يخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي أسعار الفائدة بمقدار 150 و100 نقطة أساس هذا العام على التوالي. وهذا يعني أن النقد والأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل ستكون أقل جاذبية لخيارات استثمارية، ما سيكون مؤاتياً للاستثمارات البديلة مثل الذهب.

ثالثاً، يعتبر المناخ الاقتصادي العالمي الحالي محفوفاً بحالات عدم اليقين الجيوسياسي، مثل الحرب الروسية الأوكرانية، والصراعات المستمرة في الشرق الأوسط، وتزايد التوترات بين الولايات

ظل دور الذهب في المشهد الاقتصادي والاستثماري محل جدل كبير منذ أمد بعيد. تاريخياً، كان الذهب يعتبر مستودعاً للقيمة وملاذئاً آمناً، فضلاً عن كونه من الأصول القابلة للتحويل دولياً منذ آلاف السنين. في الواقع، شكّل الذهب أساس المنظومة النقدية العالمية خلال حقبة معيار الذهب (1871-1914) ونظام بريتون وودز (1945-1971)، عندما كان يتعين ربط العملات الرئيسية بالمعدن الأصفر حتى تعتبر "قابلة للتحويل" أو عملة احتياطية حقيقية.

على الرغم من طبيعته غير المدرة للدخل والنفقات المترتبة على استخراجها، لا يزال الذهب يحظى بتقدير كبير من قبل المستثمرين، بما في ذلك الأسر والدول ذات السيادة والشركات. وتكمن جاذبيته الدائمة في قدرته المثبتة على العمل كمستودع موثوق للثروة لحماية الأصول خلال فترات الصوائق الاقتصادية الكبيرة والتحديات النظامية على مستوى الاقتصاد الكلي، مثل الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009 أو جائحة كوفيد-19 في الفترة 2020-2022.

أسعار الذهب في سوق لندن (سعر الافتتاح، دولار أمريكي/أوقية ترويسية، 2005-2023)



وتجدر الإشارة إلى أنه بعد الانخفاض الكبير من أعلى المستويات المسجلة أثناء الجائحة، استعاد الذهب مؤخراً من تعافي الطلب. ونتيجة لذلك، وصلت قيمة هذه السلعة الثمينة إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 2,135 دولار أمريكي للأونصة في ديسمبر 2023، وظلت قريبة من هذه المستويات منذ ذلك الحين. ويعتبر هذا الأداء القوي لسعر الذهب مثيراً للدهشة في السياق الحالي الذي توفر فيه الأموال أو الأوراق المالية الحكومية قصيرة الأجل عوائد اسمية عالية، مما يزيد من تكاليف الفرص الاستثمارية البديلة

وفي انعكاس لهذا التوجه، ظلت البنوك المركزية على مستوى العالم تعمل على تجميع الذهب بمعدل لم يسبق له مثيل منذ ستينيات القرن العشرين، عندما كان نظام بريتون وودز لا يزال سارياً في ظل ربط الدولار الأمريكي بالذهب.

وبشكل عام، أعاد الذهب تأكيد مكانته باعتباره أهم خيار للاستثمارات البديلة، حيث أن سجله الحافل كأداة للتحوط من التضخم، إلى جانب الرياح المواتية الناتجة عن التيسير النقدي والمرونة التقليدية المرتبطة بالاضطرابات الجيوسياسية، تجعله بديلاً جذاباً للمستثمرين الباحثين عن الاستقرار وتخفيف المخاطر.

المتحدة والصين في مضيق تايوان. ومن الممكن أن تساهم هذه العوامل في زيادة علاوة المخاطر على الأصول التقليدية، مما يدفع المستثمرين إلى التحوط باستخدام ملاذات أمنة بديلة. وتعززت جاذبية الذهب بشكل أكبر بفعل الاتجاهات طويلة الأمد، بما في ذلك تزايد حدة التنافس الاقتصادي بين الغرب والشرق، وتراجع التعاون الدولي، وتساعد النزاعات التجارية، وزيادة الاستقطاب السياسي، واستخدام العلاقات الاقتصادية "كسلاح" عن طريق العقوبات. وفي عصر يتسم بمزيد من عدم الاستقرار الجيوسياسي، تزداد أهمية ومكانة الذهب كأصل ملموس ومحاييد من ناحية الولاية القضائية والذي يمكن أن يكون بمثابة ضمان في الأسواق المختلفة.

فريق QNB الاقتصادي

لؤيز بينتو*

نائب رئيس مساعد – قسم الاقتصاد

+974-4453-4642

*المؤلف المراسل

بيرنابي لوبيز مارتين

مدير أول – قسم الاقتصاد

+974-4453-4643

إخلاء مسؤولية: تم إعداد المعلومات الواردة في هذه المطبوعة ("المعلومات") من قبل بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) ("QNB") ويشمل هذا المصطلح فروع وشركته التابعة. يُعتقد بأن هذه المعلومات قد تم الحصول عليها من مصادر موثوقة، ومع ذلك فإن QNB لا يقدم أي ضمان أو إقرار أو تعهد من أي نوع، سواء كان صريحاً أو ضمنياً، فيما يتعلق بدقة المعلومات أو اكتمالها أو موثوقيتها كما لا يتحمل المسؤولية بأي شكل من الأشكال (بما في ذلك ما يتعلق بالتقصير) عن أي أخطاء أو نقصان في المعلومات. يُخلى QNB بشكل صريح عن مسؤوليته عن كافة الضمانات أو قابلية التسويق فيما يتعلق بالمعلومات أو ملاءمتها لغرض معين. يتم توفير بعض الروابط لمواقع إلكترونية خاصة بأطراف ثالثة فقط لراحة القارئ، ولا يؤيد QNB محتوى هذه المواقع، ولا يعتبر مسؤولاً عنه، ولا يقدم للقارئ أي اعتماد فيما يتعلق بدقة هذه المواقع أو ضوابط الحماية الخاصة بها. ولا يتصرف QNB بصفته مستشاراً مالياً أو خبيراً استشارياً أو وكيلاً فيما يتعلق بالمعلومات ولا يقدم استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية. إن المعلومات المقدمة ذات طبيعة عامة، وهي لا تُعتبر نصيحة أو عرضاً أو ترويجاً أو طلباً أو توصية فيما يتعلق بأي معلومات أو منتجات مقدمة في هذه المطبوعة. يتم تقديم هذه المطبوعة فقط على أساس أن المتلقي سيقوم بإجراء تقييم مستقل للمعلومات على مسؤوليته وحده. ولا يجوز الاعتماد عليها لاتخاذ أي قرار استثماري. يوصي QNB المتلقي بالحصول على استشارات استثمارية أو قانونية أو ضريبية أو محاسبية من مستشارين محترفين مستقلين قبل اتخاذ أي قرار استثماري. الآراء الواردة في هذه المطبوعة هي آراء المؤلف كما في تاريخ النشر. وهي لا تعكس بالضرورة آراء QNB الذي يحتفظ بحق تعديل أي معلومات في أي وقت ودون إشعار. لا يتحمل QNB أو مديروه أو موظفوه أو ممثلوه أو وكلائه أي مسؤولية عن أي خسارة أو إصابة أو أضرار أو نفقات قد تنجم عن أو ترتبط بأي شكل من الأشكال باعتماد أي شخص على المعلومات. يتم توزيع هذه المطبوعة مجاناً ولا يجوز توزيعها أو تعديلها أو نشرها أو إعادة نشرها أو إعادة استخدامها أو بيعها أو نقلها أو إعادة إنتاجها كلياً أو جزئياً دون إذن من QNB. وعلى حد علم QNB، فإنه لم تتم مراجعة المعلومات من قبل مصرف قطر المركزي أو هيئة قطر للأسواق المالية أو أي جهة حكومية أو شبه حكومية أو تنظيمية أو استشارية سواء داخل قطر أو خارجها، كما لم يتم QNB بطلب أو تلقي أي موافقة فيما يتعلق بالمعلومات.